الفصل الرابع عشر
المحكم والمتشابه

يتصل هذا البحث بالعقيدة الإسلامية مباشرة ، وذلك لأن قسماً منه يفسر آيات الصفات الإلهية ، فهو بحث مهم أصيل ، إذ لا يرجى دين فسدت عقيدته ، وحادت عن جادة الحق .

ولما كان هذا العلم بمنأى عن النقل الصريح ، نشطت فيه الأفهام ، فكان من القضايا التوفيقية الاجتهادية ، فكثرت فيه الآراء بين روح الشرع والإسقاط الذاتي ، وتتجلى خطورته في خطورة التأويل الظاهرة على مر العصور في ثنائية الشر : التحريف والتأويل .

والمحكم نوع واحد في القرآن ، في حين نجد قسيمه المتشابه نوعين : المتشابه اللفظي ، المتشابه المعنوي ، والأخير الذي كان محلّ اختلاف بين العلماء مفهوماً وتأويلاً هو غاية البحث ، ما دام المعارض المحكم معروفاً بدلالته الحرفية ، ونمهّد بإطلالة لغوية إلى الدلالة الاصطلاحية .

أ ـ مفهوم المحكم :

الإحكام هو الإتقان وفيه معنى المنع ، فيقال : « أحكمت الشيء فاستحكم صار محكماً ، واحتكم الأمر واستحكم وثق »[1] .

ونستطيع أن نصل الإحكام بالحكمة لأنها : « مايمنع من الجهل »[2]

---

(١) لسان العرب ، ١٢/ ١٤٣ .

(٢) المغرب في ترتيب المغرب للمطرزي : ١/ ٢١٨ .

بدلاً من ذكر منع الدابة في سياق الدراسات القرآنية . وعلى كل حال هذه الدلالة تتصل بالأمور الجليلة من التحكيم والحكمة والإحكام ولا تدل إلا على القوة والعلو .

وتبعاً لهذا المعنى فالمحكم يشمل المتشابه الذي لا يفوته الإتقان ، فأمكن أن يقال : هذه آية محكمة متشابهة إذا قصدنا الشكل والمضمون ، ونظرُنا على غاية الحكمة ، وكل القرآن متقن لا يأتيه الباطل في مضمونه ولا شكله الفني .

قال عز وجل : ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود : ١] .

فالآية بالكلمتين الأخيرتين تدل على أن الإحكام من الحكمة الكلية والخبرة الجزئية التفصيلية ، فثمة علاقة وشيجة بين الإحكام والحكمة ، وإن كان الأول تقنياً حسياً والحكمة اسماً مجرداً .

في الاصطلاح هو كل ما خلا الآيات المتشابهات ، وقد عرّفه الطيبي رحمه الله وهو الحسين بن محمد (ـ ٧٤٣هـ) أحد أعلام التفسير والحديث والبلاغة .

قال : « المراد بالمحكم ما اتضح معناه ، والمتشابه بخلافه ، لأن اللفظ الذي يقبل معنى ، إما أن يحتمل غيره أولاً ، الثاني النص ، والأول إما أن تكون دلالته على ذلك الغير أرجح أولاً ، الأول الظاهر ، والثاني إما أن يكون مساويه أولاً ، الأول هو المجمل ، والثاني المؤول ، فالمشترك بين النص والظاهر هو المحكم ، والمشترك بين المجمل والمؤول هو المتشابه »[1] .

---

(١) مناهل العرفان : ٢/ ١٦٩ وهو رأي الفخر الرازي ، مفاتيح الغيب : ٧/ ١٨٣ .

ويلحظ هنا أن المحكم دلالة حرفية ، إذ نتقيد بالظاهر ، أو نفسر هذا الظاهر بما سمّاه الطيبي بالنص ، والإجمال لا يتضمن لفظه كل المعنى ، فالعلاقة جزئية ، أما المؤول فيتضمن شيئاً آخر غير الظاهر ، وكلاهما المجمل والمؤول من المتشابه .

وقال الإمام الشوكاني (ـ ١١٥٠هـ) : « المحكم ما عرف تأويله وفهم معناه وتفسيره ، والمتشابه ما لم يكن لأحد إلى علمه سبيل ، وقيل : المحكم ما لا يحتمل إلا وجهاً واحداً ، والمتشابه ما يحتمل وجوهاً ، وقيل غير ذلك »[1] .

ب ـ مفهوم المتشابه :

نقرأ في لسان العرب أن التشابه بمعنى التماثل : « والشبه والشبه : المثل ، وأشبه الشيء الشيء : ماثله »[2] ، ومنه : ﴿ إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا ﴾ [البقرة : ٧٠] والآية : ﴿ وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا ﴾ [البقرة : ٢٥] أي متفق المنظر مختلف الطعم .

وجاء في القرآن أن هذا الكتاب العزيز كله متشابه : ﴿ ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ﴾ [الزمر : ٢٣] . فالقرآن كله متشابه من حيث كونه مثاني مكرر المواعظ والوعد والوعيد والقصص ، وكله منطوٍ على حكمة لا تناقض فيه ولا مفاضلة بين أجزائه ، أي يشبه بعضه بعضاً في القراءة والنظم والغايات الجليلة ، مع ملحظ تكرار حلاوة التلفظ به مع كل تلاوة .

جاء عند صاحب المقدمة في علوم القرآن : « فإن القرآن كله محكم

---

(١) فتح القدير ، الشوكاني : ٢/ ٢٨٤ .

(٢) لسان العرب : (شبه) .

من جهة النظم والإعجاز ، كما قال تعالى : ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ﴾ [هود : ١] ، وكله متشابه من حيث تشابه ألفاظه بعضها ببعض ، فليس فيه ما ينفى ويرد لنا ويخرج عن النظم ويهمل ، وذلك قوله تعالى : ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا﴾[1] [الزمر : ٢٣] .

هذه المعاني ليست مثار اختلاف عند العلماء ، وليست بغية البحث في المحكم والمتشابه إنما تنصب العناية في مدلول آية آل عمران : و﴿ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ﴾ [آل عمران : ٧] .

والمتشابه نوعان : لفظي ومعنوي ، فالمتشابه اللفظي قضية أسلوبية إعجازية لا علاقة لها بالعقيدة والصفات الإلهية ، فيصبّ الجهد في النظر إلى موضعين من القرآن متشابهين بفروق لغوية طفيفة ناسبت المقام واحتوت الموقف ، فهو من التشابه لا الاشتباه ، وليس محل اختلاف العلماء ، إذ يوازي المحكم ولا يقابله . ويمكن أن نطلق عليه اسم المشكل ، إذ يشكل على غير الممعن في السياق .

نذكر أمثلة ، قوله عز وجل في سورة يس ﴿ وَجَآءَ مِنۡ أَقۡصَا ٱلۡمَدِينَةِ رَجُلٞ يَسۡعَىٰ قَالَ يَٰقَوۡمِ ٱتَّبِعُواْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ٢٠ ٱتَّبِعُواْ مَن لَّا يَسۡـَٔلُكُمۡ أَجۡرٗا وَهُم مُّهۡتَدُونَ﴾ [يس : ٢٠ ـ ٢١] ، وفي سورة القصص : ﴿ وَجَآءَ رَجُلٞ مِّنۡ أَقۡصَا ٱلۡمَدِينَةِ يَسۡعَىٰ قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّ ٱلۡمَلَأَ يَأۡتَمِرُونَ بِكَ لِيَقۡتُلُوكَ فَٱخۡرُجۡ إِنِّي لَكَ مِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾ [القصص : ٢٠] .

فالأهمية منوطة بالرجل في سورة القصص ، لأنه ينقل نبأ مهماً فقدم ذكره ، في حين يطلب في سورة يس مجرد اهتمام هذا الرجل بالهداية والدفاع عن الحق والنبوة ، فأخر ذكره .

---

(١) مقدمتان في علوم القرآن ، ص/ ١٧٦ .

ومنه أن تُقدم جملة في آية وتؤخر في غيرها ، أو نجد كلمة في آية ، ولا نجدها في آية غيرها ، مثل : ﴿ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا ﴾ [البقرة : ٣٥] وقوله : ﴿ وَيَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا ﴾ [الأعراف : ١٩] .

وقوله عز وجل : ﴿ وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا ﴾ [هود : ٧٧] ، وقوله : ﴿ وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا ﴾ [العنكبوت : ٣٣] ، وقوله : ﴿ وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ ﴾ [البقرة : ٥٨] ، و : ﴿ وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا ﴾ [الأعراف : ١٦١] بالتقديم والتأخير لسياقات القصة ومكانها من السورة .

ومثله في التقديم والتأخير قوله تعالى : ﴿ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ ﴾ [النساء : ١٣٥] و : ﴿ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ﴾ [المائدة : ٨] ، بل قد يكون الخلاف حرفاً واحداً كما جاء على لسان سحرة فرعون بعد إيمانهم : ﴿ وَإِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا لَمُنقَلِبُونَ ﴾ [الزخرف : ١٤] و : ﴿ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ ﴾ [الأعراف : ١٢٥] .

وهذا من مصادر الإعجاز البياني ، ولا نظن أن المفسرين رضي الله عنهم أهملوه ، ولا نظن أن جميع التأويلات مقبولة ، فبعضها يتصف بالتزيد ، خصوصاً أنه علم قائم على اجتهاد وتطلع فكري وفني .

وهناك كتب كثيرة في هذا المجال لا تختلف كثيراً في مضامينها ، مثل « درة التنزيل وغرة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز » للخطيب الإسكافي محمد بن عبد الله (ـ ٤٢٠هـ) ، و« البرهان في متشابه القرآن » للكرماني محمود بن حمزة (ـ ٥٠٥هـ) يقع في نحو أربعمئة صفحة وقد طبع سنة ١٩٠٩م وقد أفاد إلى حد كبير من كتاب سلفه الخطيب ، وكذلك « ملاك التأويل القاطع لذوي الإلحاد والتعطيل في

توجيه المتشابه اللفظي من آي التنزيل لابن زبير الغرناطي أحمد بن إبراهيم (ـ ٧٠٨هـ) وهو أجمع الكتب في هذا الباب وهو مطبوع ، وصنّف الدكتور عدنان زرزور كتاباً باسم « متشابه القرآن » ثم طبع مرة أخرى بعنوان « أسرار التكرار في القرآن الكريم »[١] .

وقد شاركت بالإشراف على رسالة دكتوراه « المتشابه اللفظي في القرآن الكريم دراسة في العدول البياني » لأخينا الدكتور محمد ماجد العطائي عام ٢٠٠٤م ، بيّن فيها الأنواع والأغراض والمصنفات وطرائق العدول ، فكان بحثه وافياً ذا جدة واضحة .

ولهذا المتشابه بعدٌ آخر غير البعد الأسلوبي الذي يجلي وجهاً من وجوه الإعجاز ، وهو بعد تربوي فكري ، يقول الدكتور عبد البديع صقر : « وهذه المتشابهات اللفظية ، تضيف صعوبة على القارئ غيباً ، ولكنها تضطره إلى دوام الانتباه ، بحيث لا يكون مدعاة للأداء مع الغفلة ، وفي ذلك يقول الحفاظ : « لولا المتشابهات في القرآن لتغنّى به الصبيان »[٢] .

فالنوع المقصود في بحثنا هو المتشابه المعنوي المتصل بآيات وردت في شأن الله تعالى وتسمى آيات الصفات أو متشابه الصفات ، ورغم هذا نجد اختلافاً في تعريف المتشابه فنقرأ ما يسمى أحسن ما قيل في المتشابه على حد قول القرطبي ، وهو : « ماتعذر ذلك ، واستأثر الله بعلمه ، كقيام الساعة والحروف المقطعة في أوائل السور » .

وكأن الدكتور محمد الصباغ يأخذ بهذا القول الغريب ، والأغرب منه أن الشيخ الزرقاني يقول : « ينسب هذا القول إلى أهل السنة على أنه هو

---

(١) دراسات قرآنية ، د . عدنان زرزور ، ص/ ١٩٠ـ ١٩١ .

(٢) التجويد وعلوم القرآن ، ص/ ٧٢ .

المختار عندهم » ثم يأخذ بالتعددية المتباعدة بأن يذكر تعريف أبي البقاء الكفوي (١٠٩٤هـ) : « المحكم : ما لا يحتمل إلا وجهاً واحداً ، والمتشابه ما احتمل أوجهاً ، فاشتبه منه مراد المتكلم على السامع »[١] ، وليت أبا البقاء ابتعد هنا عن كلياته ، لأن المتشابه خاص بكلام الله عز وجل .

وحكي عن الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه « أن المتشابه هو الذي لا يستقل بنفسه ، بل يحتاج إلى بيان ، وتارة يبين بكذا ، وتارة يبين بكذا ، لحصول الاختلاف في تأويله » .

ويوازي ما ورد عن الجويني إمام الحرمين (ـ ٤٧٨هـ) : « أما المتشابه فهو الذي لا يحيط العلم بمعناه المطلوب من حيث اللغة ، إلا أن تقترن به أمارة أو قرينة ، ويندرج المشترك في المتشابه بهذا المعنى »[٢] .

وقال الإمام الطيبي : « المتشابه هو الذي طرأ عليه خفاء في المعنى المراد منه »[٣] ، وهذا الخفاء ناتج عن التماثل الذي يؤدي إلى الشك والحيرة ويوقع في الالتباس ، فالقارئ يقرأ الآية التي تشبه حيثياتها الصفات البشرية ، وليس يقصد هذا ، فيقال ولا يراد ، ولهذا هو موطن فتنة .

وقد ذكره عز وجل : ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۘ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [آل عمران : ٧] .

---

(١) راجع تفسير القرطبي ، ولمحات في علوم القرآن ، د . محمد الصباغ ، ص/ ١٥٢ ، ويعزو الآلوسي هذا الرأي إلى السادة الحنفية ، راجع مناهل العرفان : ٢/ ١٦٨ .

(٢) الكليات ، أبو البقاء : ٤/ ٢٥٧ ، وانظر تعريفات أخرى في الإتقان : ٢/ ٥ ، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي : ١/ ١٦٥ ، وسنذكر تعريفات أخرى هنا وهو ما عليه أكثر الأصوليين كما يعزى إلى ابن عباس رضي الله عنهما كما في المناهل .

(٣) الإتقان : ٢/ ٤ .

فثمة أصل جامع هو المحكم ، وسمي بأم الكتاب لأنه يرجع إليه لدى تفسير المتشابه حتى لا تزيغ القلوب ، فعلى سبيل المثال ، قوله عز وجل : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه : ٥] يرجع المفسر إلى معيار يدفع الشبهة بما اشتمل عليه القرآن من محكم في هذا المعنى ، وهو قوله تبارك وتعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ [الشورى : ١١] .

وإذا أردنا المعنى الحقيقي بصرف العبارة عن الظاهر في الآية الكريمة : ﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا ﴾ [الإسراء : ١٦] فلا بد من الرجوع إلى محكم يدفع شبهة الاتصاف بالظلم والفحش : ﴿ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ ﴾ [الأعراف : ٢٨] .

وقبل أن نشرع في أضرب التأويل بإزاء آية آل عمران وما تشير إليه ، لا بد من أن نبيّن أن خفاء المعنى الحقيقي لا يخفى على الدارس المسلم ، وبعد هذا لا يوجد طلاسم ، فهذا الدكتور طيب تيزيني يحوِّر كلام أحد المعاصرين الإسلاميين ليرى أنه يعدّ النص القرآني نصاً مباشراً « يقوم على لغة واضحة كل الوضوح لا سبيل إلى التمييز بين ظاهر وباطن ومحكم ومتشابه وواضح وملتبس ومجازي وحقيقي ، أي بين ما هو واضح وبين ما هو قابل للتأويل »[1] ، فهذا لا يقول به مثقف عادي ، ناهيك عن دارس مدرس في كلية الشريعة .

وإذا كان عز وجل فتح باب التدبر العقلي ، فإنه لا يفتحه على مصراعيه وبلا شروط ، ليس لدينا في الشريعة الإسلامية عقل محض ، فلا بد أن يُحصن بمعطيات النقل الشرعي ، ثم إن مدلول الآية ومدلول المتشابه متصل بأمر عقيدي ، ليس له علاقة بالمعاصرة والتقدم الاجتماعي .

---

(١) النص القرآني ، ص/١١٩ ويقصد الدكتور مصطفى البغا في ندوة « التراث وآفاق التقدم في المجتمع العربي المعاصر » .

لذلك يتعجب المثقف إذ يقرأ : « نتبين أمامنا بنية نصية تُعلن عن أنها مفتوحة « غير مشرنقة » تثير « القارئ الراسخ في العلم » باتجاه مساءلتها والحوار معها ، وتخلق له فضاءات ذهنية بعيدة ، ومن شأنها أن تقدم له إمكانات معينة للمحافظة على الحد الضروري من توازنه مع عصره ، ومن ثم فهي على هذه الطريق ، تتيح له احتمالات قد تجعله يكتشف فيها مسوّغاً لموقف اجتماعي أو سياسي أو إيديولوجي خفي أو معلن »[1] .

وأشكل حرف الواو بين العطف والحال في قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ ﴾ [آل عمران : ٧] ، على بعضهم ، ومعظم المفسرين يذهبون إلى أن الواو عاطفة ، فالراسخون يعلمون حقيقة هذا المتشابه ، أو إن صح التعبير يعلمون كيف يؤولونه ولا يصلون إلى ماهيته حقيقة .

وعلى أية حال لو كان الوقف على لفظ الجلالة لم يبن للعلماء الراسخين فضل وميزة بين الناس لا على المتعلمين ولا على الجهلة وبطل التدبر وإعمال العقل .

يقول ابن قتيبة : « ولسنا بزعم أن المتشابه في القرآن لا يعلمه الراسخون في العلم ، وهذا غلط من متأوّليه على اللغة والمعنى ، ولم ينزل الله شيئاً من القرآن إلا لينفع به عباده ، ويدلّ به على معنى أراده . . فلو كان المتشابه لا يعلمه غيره للزمنا للطاعن مقال وتعلّق عليه بعلة وهل يجوز لأحد أن يقول : إن رسول الله ﷺ لم يكن يعرف المتشابه ؟ » . قال ابن عباس : « أنا ممن يعلم تأويله »[2] .

وهو كلام ينم عن نظرة عقلية وتقدير للمدارك العقلية عند المتلقي ،

---

(١) النص القرآني ، ص/ ٢٨١ .

(٢) تأويل مشكل القرآن ، ص/ ٦٣ .

كما ينم على غيرة على النص ، وقد كان ما تصوّر ابن قتيبة من الطعن في عصرنا .

ويسند مثل هذا الكلام إلى أبي إسحاق الشيرازي (٥٨٥هـ) وابن الحاجب (٦٣٠هـ) ، ويؤكد القاضي أبو المعالي شيذلة الوقف على ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ وتصبح جملة ﴿يَقُولُونَ﴾ حالية ، قال « إنه مذهب أكثر القراء والنحاة ، وهو مذهب ابن مسعود وأُبي بن كعب »[1] .

وقال الإمام النووي رضي الله عنه : « واختلف العلماء في الراسخين في العلم ، هل يعلمون تأويل المتشابه وتكون الواو في ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ عاطفة أم لا ؟ ويكون الوقف على ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ ، ثم يبتدئ قوله تعالى : ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا﴾ ، وكل واحد من القولين محتمل واختاره طوائف ، والأصح الأول ، أن الراسخون يعلمونه ، لأنه يبعد أن يخاطب الله عباده بما لا سبيل لأحد من الخلق معرفته »[2] .

ونختم بما نتبرك به من كلام الإمام الغزالي (٥٠٥هـ) رضي الله عنه الذي يبين ماهية المتشابه فيدفع الغلط والخلط ، ويؤكد عنصر التدبر البشري .

يقول : « إذا لم يرد توقيف في بيانه ، فينبغي أن يفسر بما يعرفه أهل اللغة ويناسب اللفظ من حيث الوضع ، ولا يناسبه قول من قال : المتشابه : الحروف المقطعة في أوائل السور ، والمحكم ما وراء ذلك ، ولا قولهم : المحكم : ما يعرفه الراسخون في العلم ، والمتشابه : ما ينفرد الله بعلمه ، ولا قولهم : المحكم : الوعد والوعيد والحلال

---

(١) راجع البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي : ١/ ٤٥٣ـ٤٥٤ .

(٢) المنهاج : شرح النووي على صحيح مسلم : ١٦/ ١٧ .

والحرام ، والمتشابه : القصص والأمثال ، فهو أبعد الأقوال »[1] .

وأشير إلى قضيتين هنا : الأولى أن الوقف لو كان على لفظ الجلالة لم يكن ثمة معنى لإقرار الراسخين بأن المتشابه من الله ، فهذا إقرار جميع الناس ولا يخصهم ، بل هم يؤولونه ويؤكدون مصدره معاً ، ثم إنهم راسخون ، أو هو تمكن شديد من العلم الشرعي والوعي العقلي كما في اشتقاق (رسخ) حيث الثبات والقوة بعيداً عن الأهواء ، وليس بالمجرم من جهل تأويل هذه الآيات المتشابهات .

والقضية الثانية : أن الله سبحانه وتعالى لم يخيرنا بين جمود عقلي بإزاء المحكم وبين زيغ القلوب بإزاء المتشابه ، هنالك وسطية إسلامية تجمع بين الظاهر والباطن بين الجلي والخفي ، وكنت قد سردت أكثر من مقبوس ، لأؤكد « وأرسخ » للطاعنين أن أغلب العلماء يذهبون إلى إمكان تأويل المتشابه ، وثمة ملكات بشرية قادرة على المعرفة وتجاوز الغلط والجهل .

وكان الدكتور طيب تيزيني قد فرح جداً بالمتشابهات ، وكأنه يريد اشتراك المخلوق للخالق في العلم ، لينفي القدسية ، ويعوّل على المتشابه لأجل النص المفتوح ، ولكنه في موضع آخر من كتابه يجعل القارئ زائغ القلب لمجرد محاولته التأويل وذلك ما دمنا بين فكّي الجمود والزيغ ، لذا ندعوه إلى إعادة قراءة الآية وقراءة ملخص في علوم القرآن حتى يعرف .

يقول : « إن التأكيد على مصداقية للسان العربي المبين وغير ذي العوج » للقرآن ، إضافة إلى المطالبة بأخذ « المتشابه » منه من دون

---

(١) المستصفى : ١/٣١١ .

« تأويل » مصادرتان تجعلان من هذا الأخير (أي التأويل) أمراً نافلاً بالنسبة إلى النص القرآني ، بل إن المسألة تصل في هذا السياق إلى درجة دمج « زائغي القلوب » بـ « المؤوّلين » ، فكأنما نحن نقف هنا أمام الحكم القرآني التالي : المحكم منه واضح بذاته ، لا يحتمل أكثر من معنى ، ومن ثم فلا حاجة لنا لتأويله أصلاً ، والمتشابه منه ملتبس يحتمل أكثر من معنى ، مما يدعو إلى تأويله ، ولما كان المؤوّل هنا هو ذلك الذي في « قلبه زيغ » بسبب من أنه يتبع « ما تشابه » من القرآن ، فإنه يغدو ضرورياً بالنسبة لمن يرفض الانحراف باتجاه ذوي القلوب الزائغة ـ أن يأخذ المتشابه من حيث هو وكما هو (على عواهنه) دون محاولة لطرح تساؤل أو آخر عليه »[1] .

ولو كان تطلع الدكتور تيزيني صحيحاً لكانت الآية على غير ما ورد ، قال الزرقاني : « وكان يمكن أن يقال : « وأما الذين في قلوبهم استقامة فيتبعون المحكم » ، لكنه وضع موضع ذلك ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾ لإتيان لفظ الرسوخ ، لأنه لا يحصل إلا بعد التثبت العام والاجتهاد البليغ ، فإذا استقام القلب على طريق الرشاد ، ورسخ في العلم أفصح صاحبه النطق بالقول الحق »[2] .

قال الراغب الأصفهاني مقسماً المتشابه على ثلاثة أضرب : « ضرب لا سبيل إلى الوقوف عليه ، كوقت الساعة وخروج الدابة وكيفية الدابة ونحو ذلك ، وضرب للإنسان سبيل إلى معرفته ، كالألفاظ الغريبة والأحكام الغلقة ، وضرب متردد بين الأمرين يجوز أن يختص بمعرفة حقيقته بعض الراسخين ويخفى على من دونهم ، وهو المشار إليه بقوله

---

(١) النص القرآني ، ص/٢٦٦ـ٢٦٧ .

(٢) مناهل العرفان : ٢/١٦٩ .

عليه السلام في علي رضي الله عنه : « اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل » وقوله لابن عباس مثل ذلك »[1] .

ولا شك أن القسم الأول غريب في مصطلح علوم القرآن ، لكنه ورد عن طائفة منهم السادة الحنفية ، وفي هذا ثقة بالعقل الذي يجلّي المفاهيم الحقيقية من الخفي المتشابه ، ولا يدل على تحجّر ، وهو في منظور الشاطبي من المتشابه الحقيقي وما سوى ذلك متشابه إضافي يمكن معرفته[2] ، وكأن المتشابه كل غريب ، منه الغريب اللفظي ، وغريب أخبار الغيب عن الواقع المرئي والمعلوم .

فلا يحق مطلقاً أن نعمّم حصر المتشابه في العلم الإلهي ، وإن كان كل المتشابه إخباراً ، لأن هذا يعني أن الله يخاطبنا بالغامض المبهم ، وبهذا تنقطع الصلة بين الخالق والمخلوق ، وهو لا يجوز ، وعلى أية حال يجد الدارس أن المتشابه جزء أقل من المحكم ، وقد جاء وفق اللسان العربي ومرونته وأساليبه ، دراً منثورة أو إضاءات زائدة في نسيج الآيات ، وهي تناسب الألوهية ، وتناسب في الوقت نفسه المدركات البشرية ، وذلك لأن التصورات البشرية لا يمكن أن تغادر جزئيات العالم المشهود ، وأنى لها الخروج منه .

قال ابن اللبان محمد بن أحمد (٧٤٩هـ) في هذا الشأن : « من المعلوم أن أفعال العباد لا بد فيها من توسط الجوارح ، مع أنها منسوبة إليه تعالى : ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ﴾ [الأنفال : ١٧] ، وبذلك يعلم أن لصفاته تعالى في تجلياتها مظهرين : مظهر عبادي منسوب لعباده وهو الصور والجوارح الجثمانية ، ومظهر حقيقي منسوب إليه ، وقد

---

(١) المفردات في غريب القرآن ، الراغب الأصفهاني ، ص/ ٢٥٥ .
(٢) الموافقات : ٣/ ٩١ .

أجرى عليه أسماء المظاهر المنسوبة لعباده على سبيل التقريب لأفهامهم والتأنيس لقلوبهم »[1] .

ولقد نبّه في كتابه على القسمين ، وأنه منزه عن الجوارح في الحالين، فنبه على الأول بقوله : ﴿قَٰتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ﴾ [التوبة : ١٤] ، فهذا يفهم أن كل ما يظهر على أيدي العباد فهو منسوب إليه تعالى .

ونبه على الثاني بقوله فيما أخبر عنه نبيهﷺ في صحيح البخاري : « وما يزال عبدي يتقرب إليّ بالنوافل حتى أحبه ، فإذا أحببته كنتُ سمعه الذي يسمع به ، وبصره الذي يبصر به »[2] ، وقد حقق الله ذلك لنبيه ﷺ : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [الفتح : ١٠] ، وبقوله : ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ ۚ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ۚ﴾ [الأنفال : ١٧] .

وقد جعل الزرقاني المتشابه ثلاثة أقسام[3] يبدو فيها المتشابه بمعنى الملتبس ، بخلاف الراغب الذي أبدى معنى الغريب ، وهذا طبيعي في كتاب غريب المفردات القرآنية ، فالتعارض بين مألوف وغريب ، وتعارض الزرقاني بين ظاهر وملتبس

القسم الأول :

قال : « وهو ما كان التشابه فيه راجعاً إلى خفاء في اللفظ وحده ، منه مفرد ومركب ، والمفرد قد يكون الخفاء فيه ناشئاً من جهة غرابته ، أو من جهة اشتراكه ، والمركب قد يكون الخفاء فيه ناشئاً من جهة اختصاره ، أو من جهة بسطه ، أو من جهة تركيبه » .

---

(١) مناهل العرفان : ٢/ ١٩٣ـ ١٩٤ .
(٢) البخاري ، الرقاق ، ح (٦١٣٧) .
(٣) مناهل العرفان : ٢/ ١٧٤ـ ١٧٦ .

وتبعاً لما سبق من علامات يبدو المتشابه كثيراً ، ويضم تحت جناحيه كثيراً من المصطلحات الأصولية والبلاغية ، مؤول ، مجمل ، ظاهر ، إسهاب ، ولكن يبدو لنا حقاً أن هذا الذي ذكره هو من التفسير الذي يأتي بكلمة مقاربة للنص الظاهر ، أو تكون الكلمة من المشترك اللفظي مثل لفظة (الهدى) التي تتضمن معاني متعددة بحسب السياق .

أما متشابه التركيب فهو من باب التفسير أيضاً ، ويكون في آيات ليس لها علاقة بالصفات ، وليس الأمر في متشابه التركيب صَرْفاً عن ظاهر النص ، فهذا توسع من علمائنا غفر الله لهم ، بل إن المتشابه اللفظي قضية غريبة هنا ، إذ لا علاقة لها بالعقيدة ، فهي من التوسع أيضاً .

القسم الثاني :

« وهو ما كان التشابه فيه راجعاً إلى خفاء المعنى وحده ، مثاله كل ما جاء في القرآن الكريم وصفاً لله تعالى أو لأهوال القيامة ، أو لنعيم الجنة وعذاب النار ، فإن العقل البشري لا يمكن أن يحيط بحقائق صفات الخالق ، ولا بأهوال القيامة ، ولا بنعيم أهل الجنة وعذاب أهل النار ، وكيف السبيل إلى أن يحصل في نفوسنا صورة عالم نحسه ، وما لم يكن فينا مثله ولا جنسه » .

وطلباً للحق ينبغي أن نقتصر من الغيب على آيات الصفات الإلهية ، إذ لا تحيط بها مداركنا القاصرة على الحسي ، وما يأتي في الخبر الصادق قرآناً وسنةً كافٍ ، ولكن هنا قضية خالق ، أما الجنة والنار فمخلوقان ، إذن اختلف الأمر ، فلم لا نقول : هما ـ أي الجنة والنار ـ من جنس ما نعرف في عالم الشهود ، بزيادة الكثير على الفاعلية ، وهذا قريب من الحديث النبوي في وصف الجنة : « فيها ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر » .

فالماهية واحدة في نعمة الدنيا الظاهرة ونعيم الآخرة المغيَّب ، وإلا اقتربنا إلى الباطنية واعتقادهم في الجنة والنار على أنهما رمزان للسعادة والشقاء النفسيين ، وغير هذا من أباطيل وتخرصات .

القسم الثالث :

« وهو ما كان التشابه فيه راجعاً إلى اللفظ والمعنى معاً ، وله أمثلة كثيرة ، منها قوله عز اسمه : ﴿ وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا ﴾ [البقرة : ١٨٩] ، فإن من لم يعرف عادة العرب في الجاهلية لا يستطيع أن يفهم هذا النص الكريم على وجهه ، ورد أن أناساً من الأنصار كانوا إذا أحرموا لم يدخل أحد منهم حائطاً ولا داراً ولا فسطاطاً من باب ، فإن كان من أهل المدر نقب نقباً في ظهر بيته يدخل ويخرج منه ، وإن كان من أهل الوبر خرج من خلف الخباء ، فنزل قول الله : ﴿ وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ۗ وَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا ﴾ [البقرة : ١٨٩] .

والملحوظ هنا أن الشيخ الزرقاني يسمي الآية نصاً ، فهذا يعني مطابقة الظاهر للمؤول ، ولا حاجة لادعائها في المتشابه ، وإلا أدخلنا كل ما نزل بسبب في المتشابه ، وأثبتنا بعدئذ أن القرآن يغلب عليه الغامض من نازل بسبب ومتشابه صفات وتركيب ، ومع هذا لا يشفي سبب النزول هنا غليل المتلقي ، إذ لا نعرف سبب السبب ؛ أي سبب اتباع هذه العادة عند العرب .

وقد حذر القرآن الكريم نفسه من مغبة التعسف في التأويل الذي يفترق عن التفسير الذي يعتمد على العقل والنقل ، فقال : ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران : ٧] .

والمقصود تأويله السيئ ، وأهل الظاهر قديماً مؤولون لا بد ، لأنهم يصرفون النص عن ظاهره ، إذ لم يربطوه بسياق كلي أو أصل يؤكد وجود الصيغة المجازية لآيات التشابه ، فهنا إعمال ذاتي ، وهذا أقصى غايات التأويل السيئ .

وجاءت السنة الشريفة مفسرة للمعيار الذي اشتملت عليه آية آل عمران ، ومحذرة من سوء التأويل ومخاطر التطاول على النص .

فقد روى الإمام الطبراني عن أبي مالك الأشعري رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « لاأخاف على أمتي إلا ثلاث خلال : أن يكثر المال فيتحاسدوا فيقتتلوا ، وأن يفتح لهم الكتاب فيأخذه المؤمن مبتغي تأويله ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [آل عمران : ٧] » .

أي لا يعلم حقيقته الحرفية إلا الله ولكن لا يُحرم التأويل والتقريب ، فلا ضير أن يذكر المقرب من اللفظ بإزائه ، لأن الحقيقي بعيد عن مداركنا كما أسلفنا ، « إن العقل البشري أعجز من أن يفقه حقيقة الروح بين جنبيه ، بل أعجز من أن يفقه تحوّل الأغذية في جسده إلى طاقة وخلايا ، فكيف يريد أن يعرف كنه الألوهية ، واتصال الذات بالصفات »[1] .

ومن النصوص النبوية في هذا الباب ما أخرجه ابن مردويه (ـ ٤١٠هـ) عن رسول الله ﷺ قال : « إن القرآن لم ينزل ليكذب بعضه بعضاً ، فما عرفتم منه فاعملوا به وما تشابه فآمنوا به » .

وروى سليمان بن يسار رضي الله عنه : أن رجلاً يقال له ابن صبيغ قدم المدينة ، فجعل يسأل عن متشابه القرآن ، فأرسل إليه عمر رضي الله

---

(١) الدعوة الإسلامية تستقبل قرنها الخامس عشر ، محمد الغزالي ، ص/ ٦٥ .

عنه ، وقد أعدّ له عراجين النخل ، فقال له : من أنت ؟ فقال : أنا عبد الله بن صبيغ ، فأخذ عمر عرجوناً ، فضربه حتى دمي رأسه« وجاء في رواية : فضربه حتى ترك ظهره دبرة ، ثم تركه حتى برأ ، ثم عاد ، ثم تركه حتى برأ ، فدعا به ليعود ، فقال : إن كنت تريد قتلي فاقتلني قتلاً جميلاً ، فأذن له إلى أرضه ، وكتب إلى أبي موسى رضي الله عنه : ألا يجالسه أحد من المسلمين »[1] .

ونفهم من هذا النص كثرة سؤال هذا الرجل ، حتى كاد أن ينشر الفتنة ، كما في صيغة « فجعل يسأل » وكأن التكرار يتجاوز الحال الفردية الواحدة ، ويبدو أن سؤاله يتضمن التأويل الشخصي الذي يفي بالتجسيم أو التعطيل وكلاهما باطل .

كما يعبر هذا النص عن مدى اهتمام الفاروق رضي الله عنه بالعقيدة ، وهو رجل الدولة حينذاك إذ فتحت في عهده أربعة عشر ألف قرية ، ومع هذه المشاغل يفرغ بنفسه حاكماً ومنفذاً لعقوبة متطاول ، وهذا شيء طبيعي ، لأن الأمر يمس العقيدة ، ويلحظ في نهاية النص عناد الرجل وإصراره على الباطل ، فعمر رضي الله عنه لم يسامحه ، بل وجد حلاً في دفن الفتنة بألا يجالسه مسلم في موطنه .

وإذا أُخذ النص بعيداً عن ظروفه ظن بعض المعاصرين أن هذا مصادرة للفكر وقمع إيديولوجي ، ولكن لا يترك الأمر هكذا إذا اقتضت الضرورة ، فلا بد من التأويل الحق الذي يتفضّل به عز وجل على عباده الراسخين أفذاذ الناس في الموهبة الربانية والاكتساب الدنيوي لمعارف متنوعة تلزم الأمر .

---

(١) الدارمي ، كتاب النبي ﷺ ، ح(١٤٤) والعرجون : الملفوف من أغصان النخل .

ج ـ مذاهب العلماء :

كان العلماء قديماً على ثلاثة مذاهب بإزاء آيات الصفات :

المذهب الأول :

وهو مذهب السلف ، ويسمى : مذهب المفوّضة ، وهو تفويض معاني هذه المتشابهات إلى الله وحده بعد تنزيهه سبحانه عن ظواهرها المستحيلة ، وأصحاب هذا المذهب أهل السعادة والسلامة يستدلون على مذهبهم بدليلين : الأول عقلي : وهو أن اللغة المجازية ظنية والاعتقاد الديني يقيني ، فلا يؤخذ بالظن ، والثاني نقلي : أي ما ورد من أحاديث مرفوعة أو موقوفة في التحذير من سوء التأويل .

وقد سردنا بعض الأحاديث ، ونذكر هنا ما ورد عن عائشة رضي الله عنها : تلا رسول الله ﷺ هذه الآية : و﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ ﴾ [آل عمران : ٧] إلى قوله : ﴿ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ ، فقال : « إذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه ، فأولئك الذين سمى الله فاحذرهم »[1] .

ولا شك أن أصحاب هذا المذهب يستندون إلى قراءة لابن مسعود رضي الله عنه ، وإن كانت غير متواترة . جاء فيها عدم عطف « الراسخون » على لفظ الجلالة واختلافهما جراً ورفعاً ، فالواو عندهم للاستئناف .

من هؤلاء الإمام الشافعي والإمام أحمد بن حنبل والإمام الأوزاعي (١٥٧هـ) رضي الله عنهم ، بل ورد عن الإمام مالك رضي الله عنه أنه سئل عن الاستواء في الآية الكريمة : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه : ٥]

---

(١) البخاري ، التفسير ، ح(٤٢٧٣) ، ومسلم ، العلم ح(٢٦٦٥) ، والمسند ، ح(٢٤٢٥٦) والترمذي ، التفسير ، ح(٢٩٩٣) ، وأبو داود ، السنة ، ح (٤٥٩٨) ، وابن حبان ، العلم ، ح (٧٣) .

فقال : « الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والسؤال عنه بدعة ، وأظنك رجل سوء ، أخرجوه عني »[1] ، وورد بمثل هذه الألفاظ عن أم سلمة رضي الله عنها ، ولا شك أنه مذهب الصحابة جميعاً .

المذهب الثاني :

وهو مذهب الخلف ، ويسمى : مذهب المؤولة ، وهم فريقان : فريق يؤولها بصفات سمعية غير معلومة على التعيين ، ثابتة له تعالى ، زيادة على صفاته المعلومة لنا بالتعيين ، وينسب هذا الرأي إلى أبي الحسن الأشعري رأس الفرقة الأشعرية .

يقول الدكتور نور الدين عتر : « والخطيب « البغدادي » وهو إمام محدّث لم يقل بهذا التأويل ، وإنما كان على مذهب السلف ، أي على عدم التأويل ، وهو رأي آخر للإمام الأشعري رحمه الله ، على الرغم مما اشتهر عنه من التأويل ، حتى يظن البعض أنه رأيه الوحيد في المسألة »[2] .

وفريق آخر يؤولها بصفات أو بمعان نعلمها على التعيين ، فيُحمل اللفظ الذي استحال ظاهره من هذه المتشابهات على معنى يسوغ لغة ويليق بالله عقلاً وشرعاً ، ويُنسب هذا الرأي لابن برهان (ـ ٥١٨هـ) وجماعة من المتأخرين .

وقال السيوطي : « وكان إمام الحرمين يذهب إليه ، ثم رجع عنه ، فقال في الرسالة النظامية : « الذي نرتضيه ديناً ، وندين الله به عقداً اتباع سلف الأمة ، فإنهم درجوا على ترك التعرض لمعانيها »[3] .

---

(١) الإتقان : ٢/ ٨ .

(٢) الرحلة في طلب الحديث ، الخطيب البغدادي ، ص/ ٤٧ .

(٣) الإتقان : ٢/ ١١ .

وهذا يدل على الحذر الشديد مخافة الزلل والتخبط ، ومخافة مخالفة السلف الصالح ، والذي يرجّح عندنا أن الإيمان كان قلبياً عصر الصحابة والتابعين ، ثم كثرت الفلسفة ، فجاء المؤولون الذين تسلّحوا بمعارف عقلية كالأشعرية والمعتزلة ، الذين لم يكتفوا بالتسليم ردّاً على المتنطعين .

كما أن الفارق الزمني بين مالك والمعتزلة يوضح هذا ، لكن كفرة اليوم ليسوا مؤولين لانتفاء الدليل الشرعي في كلامهم المعوجّ الذي لا يخاطبون به إلا ذوي العقول المعوجة ، إنهم يؤولون المتشابه مع كونهم متنصلين من المحكم القرآني لا يأتمرون بأمر ولا ينزجرون بزجر .

المذهب الثالث :

هو مذهب المتوسطين ، وقد ذكره ابن دقيق العيد (ـ ٧٠٢هـ) أحد علماء الفقه والحديث ، فقال : « إذا كان التأويل قريباً من لسان العرب لم ينكر ، أو بعيداً توقفنا عنه وآمنا بمعناه على الوجه الذي أريد به مع التنزيه ، وكان معناه من هذه المظاهر ظاهراً مفهوماً من تخاطب العرب ، قلنا به من غير توقف ، كما في قوله تعالى : ﴿ أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ ﴾ [الزمر : ٥٦] ، فنحمله على حق الله وما يجب له »[1] .

فابن دقيق العيد رحمه الله يرى أن نحتكم إلى اللغة ، وكأنه يشكك في الصيغة المجازية التي تريحنا من الظاهر والتباسه ، وكأن المبدأ المجازي غير مقبول أو غير محمود العواقب في كل آية من المتشابه ، ومع هذا نقول بإمكان انتقال الحكم من صيغة الإباحة إلى صيغة الإيجاب والفرض في آية آل عمران .

---

(١) الإتقان : ٢/ ١١ـ ١٢ .

فالأسلم والمهم أنه إذا تطلب اليوم الدفاع عن الإسلام من خلال التأويل المستقيم لهذه المتشابهات وجب تأويلها بما يدفع شبهات المشتبهين ، ويردّ طعن الطاعنين الظاهرين والباطنين ، ويقع هذا الرد على عاتق أهل الذكر الراسخين .

ويقول الدكتور نور الدين عتر : « إنه إذا خيف من ترك التأويل سوءُ فهم الناس ووقوعهم في الزيغ ، وجب التأويل والأخذ بمذهب الخلف ، وما أكثر ما يُحتاج إليه في هذا الزمن الذي قلّ فيه العلم وكثر الجهل ، وشاعت بين المتعلمين أساليب التفكير العامية وطرق التصوّر السطحية »[1] .

إن ما ذكرناه من مذاهب هي على سبيل الجواز لا اليقين ، فالمدلول ظني ، والتعبد هو اليقيني ، وجاء في شرح المشكاة : « والحاصل أن السلف والخلف مؤولون ، لإجماعهم على صرف اللفظ عن ظاهره ، ولكن تأويل السلف إجمالي لتفويضهم إلى الله ، وتأويل الخلف تفصيلي ، لاضطرارهم إليه لكثرة المبتدعة »[2] ، فالخلاف إذن لفظي .

ويمكن أن نطبق منحى التفويض ومنحى التأويل على بعض الآيات ، وكان الإمام السيوطي قد سرد آيات الصفات جميعاً ، فلم تتجاوز خمساً وعشرين آية ، فهل هذا كافٍ لجعل القرآن نصاً مفتوحاً للعقل وحده كما يدّعي بعضهم ؟ .

فالاستواء بكونه الجلوس المعهود مستحيل على الله سبحانه وتعالى ، وهذا ما يُجمع عليه رأي كل من السلف والخلف بإزاء الآية الكريمة : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه : ٥] ، إذ نزّه ذاته بمحكم من القرآن ، إذ

---

(١) علوم القرآن الكريم ، د . نور الدين عتر ، ص/ ١٢٩ .

(٢) مذكرات علوم القرآن ، زين العابدين ، ص/ ٦٤ .

قال : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ [الشورى : ١١] ، فالله تعالى في غنى عن التشبّه بمخلوقاته مترفع عن آلية الجلوس والأعضاء ، إذ قال : و﴿ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ ﴾ [الشورى : ١١] .

ثم رأى السلف تفويض المعنى الحقيقي إلى الله عز وجل ، وعدم إثارة ما ليس يجدي ، ورأى الخلف أن يؤولوا ، لأنه يبعد في منظورهم أن يخاطبهم عز وجل بما لا يفهمون ، وتسعفهم مجازية اللغة في العدول عن ظاهر النص .

ثم افترق المؤولة ، فالأشاعرة منهم يؤولون من غير تعيين ، أي يلتمسون مجرد استبعاد المعنى الحسي الظاهر ، فهي إذن صفة سمعية ، ويقولون : صفة الاستواء سمعية ، أي نسمع بها في القرآن الكريم مثل سائر الصفات « المحكية » كالعدل والرحمة والجبروت .

أما الطائفة الأخرى فهم من المتأخرين الذين يستبعدون المعنى الحسي الظاهر ، ويضعون بديلاً من الحقل الدلالي المجرد ، فيقال : معنى الاستواء الاستيلاء والقهر من غير معاناة ولا تكلف .

وكذلك الآية الكريمة : ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ﴾ [الرحمن : ٢٧] ، فالسلف يفوّضون مع إقرارهم بعدم جواز الظاهر ، والأشاعرة يقولون : الوجه صفة سمعية زائدة على ما نعلم من صفاته عز وجل ، ولكنهم يفوّضون لدى تعيين الصفة ، فهم مؤولون من جهة ومفوّضون من جهة أخرى ، ويقول المتأخرون من المؤولين : الوجه الذات .

وفسروا الآية الكريمة : ﴿ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ ﴾ [الزمر : ٦٧] أي بقدرته ، وفسروا الفوقية في الآيات الكريمة : ﴿ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ﴾ [الأنعام : ١٥] ، والآية : ﴿ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ [الفتح : ١٠] ، والآية : ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ ﴾ [النحل : ٥٠] بالهيمنة بعيداً عن العلو المكاني .

وفسروا المجي : ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر : ٢٢] بمجيء الأمر ، والآية : ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [٣٩ : طه] فسرت فيها العين بالعناية الربانية ، و : ﴿۞ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ﴾ [الأنعام : ٥٩] فسرت فيها العندية بالإحاطة والتمكن لا العندية الحقيقية التي تفي بالجهة والجسم .

ومما يؤكد وجوب العدول إلى المجاز ، وينفي التجسيم لفظة اليد في المتشابه واختلافها بين إفراد وتثنية وجمع ، قال تعالى : ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ﴾ [آل عمران : ٧٣] وقال : ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الملك : ١] ، فاللفظ مفرد .

وهو بصيغة التثنية في قوله عز وجل : ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة : ٦٤] وبصيغة الجمع في قوله : ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْىدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات : ٤٧] فالاختلاف مما يدل على استحالة إرادة المعنى الظاهر[1] .

والتأويل علم وملكة خاصة يختص بها عز وجل بعض عباده الذين وصفهم بالرسوخ ، وليس يُلقى الأمر على عواهنه كما يظن المتشددون الذين يفهمون اليوم سلفنا الصالح فهماً خاطئاً ، فالسلف الصالح مدركون لخصوصية الذات الإلهية وترفع الخالق عما هو مخلوق .

وليس الأمر كما يظن الطرف الآخر من المتراخين الذين يتطاولون على النص القرآني بتأويلات باطلة تنشر بين الشباب أنصاف المثقفين وأرباعهم إذ يحتاج التأويل إلى نقل لا إلى طيبة قلب ، فالعقل أولاً ومسيطراً على المشاعر هذا مفهوم الرسوخ ، وليس كما يظن المسترخون لتوجيهات المستشرقين التي أتى عليها الزمان وأكل وشرب فوقها وفوقهم .

---

(١) راجع مناهل العرفان : ٢/ ١٦٠ـ ١٧٠ .

نخلص إلى أن السلف والخلف متفقون مطبقون على صرف الآية من وجهها الظاهر ، خلافاً لما يرى بعض الناس اليوم متأثرين بتعصب واضح المكان والزمان ، فلا يراد مثلاً باستواء حقيقي ، ولم ترد هذه الكلمة على لسان السلف ، ولا قالوا بالعلو الحقيقي ، إلا إذا اعتمد الحاضرون على أقوال شاذة للذهبي أو مكذوبة على أتباع الإمام أحمد بن حنبل ، وإذا كان لا يوجد هذا السلف فنحن خلف للاشيء !

يقول الدكتور نور الدين عتر : « لأن السلف لم يأتوا بكلمة « حقيقة » ، وهذا باب دقيق يجب التقيد فيه بالعبارات المنقولة تماماً ، فكيف نقحم على كلامهم ما لم يقولوا ؟ وأما انتقاده من حيث المعنى ، فلأن قولهم : « المراد معناها حقيقة » يوهم تشبيه الله تعالى بخلقه ، وقولهم : « على وجه يليق به » ينافي ذلك ، فصارت العبارة متناقضة موهمة ، حتى وجدنا كثيراً ممن نظر في كلام أصحاب هذا الرأي أو اعتقده يتجه فهمه إلى التشبيه من حيث لا يشعر »[1] .

ولهم قول آخر جانح عن الحق يفتقر إلى إقناع فقولهم في مسألة الاستواء : « إن الاستواء باقٍ على حقيقته ، يفيد أنه الجلوس المعروف المستلزم للجسمية والتحيّز ، وقولهم بعد ذلك : ليس هذا الاستواء على ما نعرف ، يفيد أنه ليس الجلوس المعروف المستلزم للجسمية والتحيّز ، فكأنهم يقولون : إنه مستو غير مستو ، ومستقر فوق العرش غير مستقر ، أو متحيز غير متحيز ، أو جسم غير جسم ، أو أن الاستواء على العرش ليس هو الاستواء على العرش ، والاستواء فوقه إلى ذلك من الإسفاف والتهافت »[2] .

---

(١) علوم القرآن الكريم ، د . نور الدين عتر .

(٢) مناهل العرفان : ٢/ ١٨٨ .

وقد سبق أن قلنا : إن المتشابه المعنوي قليل في القرآن ، وقلّته مما اقتضته الحكمة الإلهية لدى المساس بالذات الإلهية ، ولقد رأى الحكماء أن وجود المتشابه دعوة قرآنية إلى إعمال العقل ، بل نرى أن القرآن كله دعوة إلى إعمال العقل ، ولكن في المتشابه نشاط وفاعلية للعقل الشرعي ، ولنقل المتشابه المعنوي يشكل نشاطاً ذهنياً إلى جانب إعمال العقل في كل الآيات .

قال ابن قتيبة رحمه الله : « ولو كان القرآن كله ظاهراً مكشوفاً حتى يستوي في معرفته العالم والجاهل ، لبطل التفاضل بين الناس وسقطت المحنة وماتت الخواطر ، ومع الحاجة تقع الفكرة والحيلة ، ومع الكفاية يقع العجز والبلادة »[1] .

ولعل الفخر الرازي رحمه الله استلهم قول أسلافه ، مضيفاً سبب نشوء الفرق الإسلامية وغير الإسلامية ، تبعاً لولعه الشديد بالنقاش الفكري ، هذا كما يتضح في عموم تفسيره .

قال : « ولو كان محكماً بالكلية لما كان مطابقاً إلا لمذهب واحد ، وكان بصريحه مبطلاً لجميع المذاهب المخالفة له ، وذلك منفّر لأرباب المذاهب الأخرى عن النظر فيه ، أو وجود المتشابه والمحكم فيه ، فيطمع كل ذي مذهب أن يجد فيه كل ما يؤيّد مذهبه ، فيضطر إلى النظر فيه ، وقد يتخلص المبطل من باطله إذا أمعن فيه النظر ، فيصل إلى الحقيقة »[2] .

ومن فوائد ذكر المتشابه : « أنه تحقيق إعجاز القرآن ، لأن كل من

---

(١) تأويل مشكل القرآن ، ص/ ١٠١ .

(٢) مناهل العرفان : ٢/ ١٨٠ .

استتبع فيه شيئاً من الخفاء المؤدي إلى التشابه ، له مدخل عظيم في بلاغته وبلوغه الطرف الأعلى في البيان »[1] .

وقد تلمّس الإمام السيوطي فائدة متصلة بالعقيدة ، فيها مراعاة لبسطاء العقول ، يقول : « إن القرآن يشتمل على دعوة الخواص والعوام ، وطبائع العوام تقصر في أكثر الأمور عن إدراك الحقائق فمن سمع من العوام في أول الأمر إثبات موجود ليس بجسم ولا متحيز ولا مشار إليه ، ظن أن هذا عدم ونفي ، فيقع في التعطيل ، فكان الأصلح أن يخاطبوا بألفاظ دالة على بعض ما يناسب ما توهّموه وما تخيّلوه ، ويكون ذلك مخلوطاً بما يدل على الحق الصريح ، فالقسم الأول وهو الذي يخاطبون به في أول الأمر يكون في المتشابهات ، والقسم الثاني وهو الذي يكشف لهم في آخر الأمر من المحكمات » .

فالآيات المتشابهات إذن لذوي العقول الراجحة وذوي العقول البسيطة ، وفيها دعوة مزدوجة ، ولكن مع النظر في الآيات المتشابهات يجد المرء أن الآيات المنزهة تواكب المتشابهة منذ نزول القرآن .

فما أراده الإمام السيوطي نوع من الإيناس قصده المولى عز وجل بمراعاة المدركات العقلية والحواس ، إلى جانب تنزيه ذاته سبحانه وتعالى عما يشبه المخلوقات ، وإثبات الآية : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ [الشورى : ١١] يعضد ما ذهبنا إليه .

وثمة فائدة ذكرها الشيخ الزرقاني ، وهي « تيسير حفظ القرآن والمحافظة عليه ، لأن كل ما احتواه من تلك الوجوه المستلزمة للخفاء دالة على معان كثيرة زائدة على ما يستفاد من أصل الكلام ، ولو عبّر عن

---

(١) الإتقان : ٢/ ٢٥ .

هذه المعاني الثانوية الكثيرة بألفاظ ، لخرج القرآن في مجلدات واسعة ضخمة ، يتعذر معها حفظه والمحافظة عليه ﴿ قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴾[1] [الكهف : ١٠٩] .

وعلى أية حال يعد الاختزان صفة قرآنية عامة ، جاءت واضحة في كثير من المواضع مناسبة للمواقف ، فجاءت كلمات مفردة مختزنة في طياتها معاني كثيرة وأسراراً[2] ، مما يدعى في النقد الأدبي بـ « حافة المعاني » .

وهذه السمة الفكرية الفنية هي في المتشابه أليق ما يكون بالنص وحيثيات المتلقي ، لكونها رحمة للعقل البشري الذي لا يصل إلى ماهية الكينونة الإلهية .

وثمة فوائد أخرى لذكر المتشابه ذكرها الإمام الرازي ، مثل زيادة المشقة التي توجب زيادة الثواب في تفهم القرآن ، وتحصيل علوم كثيرة لفهم المتشابه ، كاللغة والنحو وأصول علم الكلام وأصول العقيدة ، كذلك الاستعانة بأدلة عقلية مما يبعد المرء عن التقليد في إيمانه ، ويمكن أن تراجع هذه الفوائد في تفسيره الميمون رحمه الله عند آية آل عمران .

قال أحد العارفين : « العقل مبتلى باعتقاد أحقية المتشابه ، كابتلاء البدن بأداء العبادة ، كالحكيم إذا صنّف كتاباً أجمل فيه أحياناً ، ليكون موضع خضوع المتعلم لأستاذه ، وكالملك يتخذ علامة يمتاز بها من يطلعه على سره ، والمتشابه هو موضع خضوع العقول إلى بارئها استسلاماً واعترافاً بقصورها ، ولهذا ختم الآية : ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ

---

(١) مناهل العرفان : ٢/ ١٨١ .

(٢) راجع كلاً من جماليات المفردة القرآنية ، ص/ ٢٧٠ ، ودراسات فنية في القرآن للمؤلف .

ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران : ٧] بقوله : ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ تعريضاً للزائغين ومدحاً للراسخين ، أي من لم يتذكر ولا يتعظ ويخالف هواه ، فليس من أولي العقول »[1] .

بقي أن نذكر أن أشهر كتاب في هذا العلم هو « رد المتشابهات إلى الآيات المحكمات » لابن اللبان (٧٤٩هـ) ، وهو ليس الكتاب الوحيد كما يذكر الدكتور نعيم اليافي ، وبحثه قريب من منهج المعتزلة الذين وضع إمامهم القاضي عبد الجبار (٤١٥هـ) كتاب « تنزيه القرآن عن المطاعن » والمطبوع بمجلد واحد[2] .

وثمة كتاب للشيخ محيي الدين بن عربي (ـ ٦٣٨هـ) اسمه « رد المتشابه إلى المحكم من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية » طبع بمجلد واحد أيضاً وذلك في عام ١٣٦٠هـ ، لكنه مشتمل على المتشابه من القرآن والحديث كما في العنوان ، ولا يخرج صاحبه فيه عن منهج أهل السنة .

* * *

(١) المنتقى من علوم القرآن ، ص/ ١٩٦ .

(٢) محاضرات في علوم القرآن ، ص/ ٢٧ .